

على الغلاف كشف اهالي المفقودين امس أن التحقيقات التي أجرتها اللجان الحكومية المتعاقبة بقيت في مرحلة جمع المعلومات وتصنيفها من دون أن تعمق اللجان تحقيقاتها للوصول الى نتائج واضحة عن المفقودين، لكن قرار الاهالي هو الدفع باتجاه استكمال التحقيقات من خلال القضاء المحلي والشكاوى الاممية

أهالي المفقودين يفتحون الصندوق: بدأت رحلة البحث



لم تقم اللجان المتعاقبة بواجبها في التدقيق بمعلومات الاهالي سيما في الوصول الى الحقيقة (الخبار)

بقيت تحقيقات اللجان بعد تجميع هذه المعلومات سطحية ومجزأة. فقد اقتصر جهودها هنا على تصنيف ملفات المفقودين وفق الجهة الخاطفة المفترضة ومدى توافر أدلة: فهل هي تنظيم أم ميليشيا لبنانية؟ أم هي جهاز تابع للجمهورية السورية؟ أم هي إسرائيل؟ بخصوص الحالة الأولى، وجهت اللجنة طلب استعلام

على أهميتها، في أحيان كثيرة معلومات خاما. بمعنى أنها بقيت في مراحل التحقيق الأولى من دون أن تقوم اللجان المتعاقبة بواجبها في التدقيق فيها سعياً للوصول الى الحقيقة». بحسب صاغية. الذي أكد أن الملف تضمن كماً كبيراً من الاستثمارات التي مالاها ذوو المفقودين وأودعوا فيها كل ما يعرفونه (...). ولكن، وللأسف،

إحدى المقابر الجماعية في جبل لبنان جرت فيها معاينة جثث



الباب مفتوحاً امام خيار المقاضاة الاستراتيجية للجهة المسؤولة عن الخطف لأنها حجبت الأدلة عن القضاء. يوم السبت 20 ايلول 2014، تسلّم المحامي صاغية من رئاسة مجلس الوزراء، بوكالته عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)، نسخة عن ملف التحقيقات التي أجرتها لجان التحقيق الرسمية للكشف عن مصير المفقودين. بات بإمكان صاغية أن يحقق وعده لنجاة حشيشو والمئات من اهالي المفقودين باستكمال معركة البحث عن الحقيقة متسلحاً بصندوق فيه الكثير من المعطيات وبعض الأسرار التي يمكن أن تفتح ثغرة في جدار الصمت والإنكار «مع ما يستتبعه ذلك من تذكرو اضطراب ضميري لا بد منه للخروج من قيم الحرب».

يعرف صاغية أن الصندوق المليء بالملفات والتقارير يمثل مدخلاً مفصلياً للبدء بالمقاضاة الاستراتيجية، لكنه كان حذراً امس في «دوام أهالي المفقودين» امام السرايا الحكومية في الاعلان عن تفاصيل ما يحويه الصندوق، تاركاً جميع الخيارات مفتوحة امام لجان الاهالي لاتخاذ الخطوات اللازمة للاستفادة من مضمون ملف التحقيقات، الذي يمثل مدخلاً مهماً لاستكمال رحلة طويلة من النضال عمرها أكثر من ثلاثة عقود من أجل كشف مصير أحبائهم. كيف يسهم مضمون ملف التحقيقات في ترسيخ حق المعرفة؟ وما المعلومات التي يمكن الاستفادة منها أو البناء عليها للمضي قدماً في عملية البحث عن مصائر المفقودين؟ أسئلة اجاب عنها المحامي صاغية شارحاً النتائج الأولية التي أظهرها الملف حول كيفية تعاطي الحكومات المتعاقبة مع ملف ضحايا الحرب. «من يقرأ ملفات التحقيق، سرعان ما يتبين له أن المعلومات الواردة فيها مجتزأة وقد بقيت،

بسام القنطار

يوم الاثنين 23 ايلول 2013 خرج المحامي نزار صاغية من مبنى قصر العدل في صيدا والى جانبه نجاة حشيشو ووداد حلواني. نطق القضاء في حينها بعد انتظار دام أكثر من 31 عاماً ببراءة ثلاثة من المتهمين بخطف المناضل محي الدين حشيشو لعدم كفاية الأدلة. كانت المواصلة الوحيدة لزوجته المفقودة ان صاغية وعدها بتميز الحكم، وترك



المطالبة بالتعويض

بعد تثبت حق اهالي المفقودين في الاطلاع على التقارير الرسمية تتطلع اللجان المعنية الى إنشاء قاعدة بيانات الحمض النووي DNA لأهالي الضحايا، وتأليف الهيئة الوطنية للمفقودين وضحايا الاخفاء القسري. ويحتفظ الاهالي بحقهم كاملاً لجهة مطالبة الدولة بتعويضات نتيجة الإهمال، على أن تخصص مجمل هذه التعويضات بأكملها لإنشاء بنك DNA؛ إضافة الى مراجعة المراجع الاممية المختصة فضحا لهذه السياسة التي بات لدى اللجان المعنية اثبات قاطع ودامغ على اتباعها.

تقرير لجنة التحقيق الرسمية: «في حكم المتوفين»

نظراً الى طبيعتها وقدم عهدا. وحيث إنه استناداً إلى قوانين الفقدان والأحوال الشخصية لجميع الطوائف، والتي تجمع على اعتبار في حكم المتوفى من اختفت آثاره في ظروف يغلب عليها طابع الهلاك ولم يعثر على جثته خلال أربع سنوات على الأقل. لذلك تعتبر اللجنة أن جميع المخطوفين والمفقودين الذين مر على ظروف اختفائهم مدة أربع سنوات وما فوق، ولم يعثر على جثتهم هم في حكم المتوفين، وبالتالي توصي بالإيعاز الى ذويهم بمراجعة القضاء المختص لإثبات الوفاة بصورة قانونية.

مبتدلة خلال فترة الأحداث، وقد أقيمت الجثث في أماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار مترف في الأشرفية ومدافن الإنكليز في التحويطة، كما تم إلقاء البعض منها في البحر. وحيث إنه قد تم تكليف أطباء شرعيين واختصاصيين في مضممار تحليل حامض الريبي النووي للكشف على العينات المستخرجة. وحيث إنه تبين بنتيجة الكشف تعذر تحديد هوية أصحاب الجثث

معتقلاً فقط (تم تحريرهم لاحقاً). واستناداً إلى إفادات ذوي المفقودين، أحصي 168 مفقوداً، يعتقد منظمو هذه الإفادات أن هؤلاء المفقودين هم في عداد الموقوفين في سوريا (...). ولدى مراجعة السلطات المختصة، ثبت عدم وجودهم في الجمهورية العربية السورية. وحيث إنه لم يتبين وجود أي مخطوف أو مفقود على قيد الحياة على الأراضي اللبنانية، وذلك بعد التأكد من عدم وجود مخطوفين لدى جميع الأحزاب والتنظيمات التي عملت على الساحة اللبنانية حتى عام 1990. وحيث إن كل التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية

توخى فيه أعضاء اللجنة كافة الأساليب العملية والتقنية للتمكن من إبراز الحقائق وتحديد مصير المفقودين. قامت اللجنة بعمليات استطلاع ميداني شملت كل المناطق اللبنانية، وتوصلت الى معاينة مدافن جماعية لأشخاص مجهولي الهوية. وبنتيجة هذه المعاينة تم استخراج بعض عينات من عظام لجثث داخل المدافن. واستناداً إلى معلومات المفقودين، أفيد عن وجود 216 معتقلاً في سجون العدو الإسرائيلي (...). وبعد الاتصال برئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي فورنييه، أوضح أن السلطات الإسرائيلية اعترفت بوجود 17

وثائق عدّة يحتويها صندوق «ملف المخطوفين والمفقودين والمخفيين قسراً»، منها تقرير «لجنة التحقيق الرسمية» للاستقصاء عن مصيرهم، المنجز في 25 تموز 2000، وذلك بموجب القرار الرقم 2000/10، الصادر عن رئيس مجلس الوزراء (سليم الحص). في ما يلي نص التقرير:

اعتمدت اللجنة في تحقيقاتها على المعلومات المقدمة في كل استمارة، وقام ممثلو الأجهزة الأمنية في اللجنة بعمل استعلامي حول أسماء المفقودين، تناول ظروف الخطف والفقدان والجهات المسؤولة عن كل حالة، وذلك بأسلوب هادئ وسري،